السيد محمد الرحلي الرئيس المدير العام لشركة "هيدروبرو تونس"لتقنيات معالجة المياه

سعيا منها لمواكبة التطور الحاصل في مجال الموارد المائية ومواجهة النقص الذي تواجهه بلادنا في مجال تعبئة الموارد المائية ورسكلة المياه المستعملة واستغلال التقنيات الحديثة في مجال تنقية المياه وتحلية مياه البحر تلتقي مجلة تونس الاقتصادية السيد محمد الرحلي الرئيس المدير العام لشركة" هيدروبرو" والتي تعد من أهم الشركات الرائدة في مجال معالجة المياه والتجهيزات المائية إلى جانب اضطلاعها بانجاز الدراسات والبحوث وتقديم الحلول في مجال التصرف في الموارد المائية ومواجهة حالات النقص التي تواجهها عدة دول من بينها تونس في المياه والموجهة إلى عديد القطاعات كالفلاحة والصناعة والسياحة .

تمتلكون دراية كافية بهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي فهل كان مساركم العلمي مركزا على مجال المياه؟

من حيث التحصيل الأكاديمي ليست هناك علاقة تربطني بهذا القطاع فأنا أكملت دراسات عليا في التصرف والمالية ثم في الهندسة المالية لكني مطلع على قطاع المياه والتصرف في الموارد المائية كما أحطت نفسي بكفاءات متعددة متصلة بهذا المجال الحيوي وقمت بعديد الدراسات المتصلة بالتصرف في مثل هذه المشاريع وإدارتها وهو ما مثل لنا دعما كبيرا في انطلاق شركتنا وإدارتها، فأنا لم أكن متخصصا في مجال المياه لكن اختصاصي المالي يقول أن الماء حسابات ومعادلات تطرح حسب الإمكانيات والاحتياجات وإيجاد المعادلة الصحيحة لكيفية التصرف في المياه، وقد بعثنا الشركة سنة 2006 وتركز نشاطنا على توفير التجهيزات والمعدات للمصانع العاملة في مجال المياه على غرار تعبئة المياه واللف وقد عملنا في تونس وليبيا والجزائر والنيجر، ونتولى تركيز معدات تعبئة المياه ومعالجة المياه للمصانع وقد اطلعنا خلال هذا العمل على المشاكل التي نواجهها في محطات التحلية فهي موضوع حساس ويتطلب متابعة فنية وتقنية وصيانة فالماء يتأثر بعدة عوامل منها الطقس وغيره ولا بد أن تكون لديك دراية كافية، ومن هنا جاءت فكرة بعث" هيدروبرو" وفي البداية لم نكن نوفر كل التجهيزات والتقنيات لكن طورنا إطارنا الفني والتقني لمتابعة مشاكل ما بعد البيع كالصيانة ووفرنا للفنيين والمهندسين التكوين الملائم لمتابعة المحطات والتركيب والصيانة وقد تم تكوينهم في دورات متخصصة في ايطاليا واسبانيا، وحاليا شركتنا تزود المصانع والشركات الكبرى بكل ما تحتاجه من ذلك المتابعة الفنية والصيانة.

ما هي العوامل التي أدت إلى تطوير الشركة لتحتل المكانة التي نراها اليوم حتى خارج تونس؟

أشرفت شخصيا سنة2012 على الشركة وقررنا إعادة تأهيلها وفق دراسة مالية وإستراتيجية وبعد الدراسات الميدانية التي قمنا بها وانطلاقتنا الموفقة بعد إعادة توازن المؤسسة بتنا نحتل المراتب الأولى في مجال تحلية المياه فنحن اليوم شركة شاملة ومزود شامل في كل المجالات المتصلة بالمياه سواء مياه الشرب أو الري أو المياه الخاصة للقطاع الصناعي.

كيف يمكن تقديم هذا القطاع من حيث أهميته سواء لمستقبل الدول أو تونس خاصة؟

هناك دول عديدة تسعى منذ سنوات لانجاز مشاريع لمواجهة مشاكل نقص المياه نذكر على سبيل المثال ما أنجز في ليبيا المعروف باسم" النهر العظيم" أو ما تقوم به دول أخرى في الشرق الأوسط لمواجهة التحدي الذي يمثله نقص الموارد المائية. في تونس نحن لسنا بمعزل عن هذا التطور الحاصل في العالم

وليس بإمكاننا أن نكون في مأمن من هذه التحديات المستقبلية التي ستفرضها مشكلة شح المياه وتنامي الحاجيات أو نقص الموارد المائية المتاحة سواء منها في الطبقات الجوفية أو المياه السطحية التي تخلفها الأمطار أو المياه المعالجة التي يتم إعادة تنقيتها. ونحن ندرك ما يواجهه القطاع ألفلاحي في تونس وقطاعات أخرى من مشاكل جراء النقص الذي تواجهه بلادنا في الموارد المائية وقلة الدراسات والبحوث والسياسات المستقبلية التي تنزل موضوع الموارد المائية منزلة القطاع الاستراتيجي المستقبلي حتى يحظى بالأهمية المطلوبة من قبل هياكل الدول وأجهزتها المعنية على غرار وزارة الفلاحة والموارد المائية والبيئة لوضع سياسة مائية إستراتيجية على المدى الطويل لتأمين الحاجيات المائية لكل القطاعات بما في ذلك مياه الشرب.

هل استطاعت تونس عبر العقود الماضية من بلورة سياسة مائية واضحة؟

لا ننكر أن تونس تعد في وضعية متقدمة مقارنة مع عدد من الدول العربية والإفريقية حيث قطعنا أشواطا هامة منذ الستينات لوضع سياسات جريئة تركزت أساسا على محورين :بناء السدود والبحيرات الجبلية وحفر الآبار العميقة ثم وضع سياسة إعادة تدوير المياه المستعملة، وهذا ترتب عنه بعث ديوان التطهير الذي يضطلع بدور هام في هذا المجال، كما أنجزت الدولة خلال العقود الماضية عدة مشاريع. لكن إذا ما نظرنا إلى ندرة مواردنا المائية القارة الصالحة للشرب والمستعملة في القطاعين الصناعي والفلاحي نرى أن كلفة بناء سدود جديدة أكبر بكثير من بناء محطة لإعادة استغلال المياه المستعملة، ولدينا في تونس طاقات وخبراء لإيجاد حلول لهذه المشاكل حتى تتوفر لبلادنا استقلالية تحقق الأمن المائي على المدى الطويل. ولكننا نلاحظ أن الظروف التي أعقبت الثورة حتى اليوم أعاقت نوعا ما تطبيق السياسات المتبعة خاصة فيما يتعلق برسكة المياه المستعملة في ميدان السياحة و الصناعة.وعلى الدولة أن تفرض احترام القانون الخاص بإحداث محطات رسكلة المياه المستعملة في النزل والمصانع أو تركيز محطات تحلية مياه البحر أو الجوفية لمجابهة تطور الإستهلاك.

ما الذي أدى الى تعثر هذه الإستراتيجية التي تبنتها الدولة؟

لا بد أن نقول بكل شفافية ودون مواربة أننا نسقي المساحات الخضراء بمياه صالحة للشرب، ونظرا للأزمة الاقتصادية التي أعقبت السنوات الأولى للثورة لم تواصل الدولة في تنفيذ هذه الخطة سواء مع القطاعات التي عليها انجاز مشاريع للحد من الاستهلاك المفرط للمياه وكذلك الشركات الصناعية كما لو أنها تراخت في تطبيق القانون مما اخل بالتوازن المنشود في هذه المعادلة. كما أن الدولة ذهبت الى حلول أخرى لمواجهة نقص المياه وتتمثل في انجاز مشاريع محطات لتحلية مياه البحر في عدد من المناطق وهي مشاريع توفر حلولا جيدة لكنها مشاريع مكلفة على الدولة، ولذلك نرى أن المقاربة التي وضعتها الدولة في هذا الجانب متسرعة وتنقصها الدراسات المعمقة خاصة في موضوع استراتيجي وحيوي يتعلق بالأمن المائي لبلادنا مما يستوجب وضعه في صدارة الاهتمامات.

هل يوجد حاليا نسيج شركات تعمل في قطاع تحلية المياه؟

للأسف لا يوجد حاليا نسيج واضح و منظم لشركات أو المؤسسات العاملة في هذا القطاع أي تقوم بكل ما يهم التحلية او التصفية وتنقية المياه ومعالجة المياه الموجهة لاستهلاك البشري او الفلاحة أو الصناعة على غرار إعادة تنظيف المياه أو رسكلتها لذلك اني اوجه دعوة الى اهل المهنة الى الاتصال

ببعضهم البعض و السعي الى انشاء نقابة لدى الاتحاد التونسي و للصناعات والتجارةوالصناعات التقليدية حتى يتسنى لنا تنظيم القطاع وتطويره وذلك لصالح

ماهي مصادر قوة شركتكم وماذا يميزها على الشركات الاخر؟

ان شركتنا" هيدروبرو" تعتبر الوحيدة في تونس التي تمتلك معرفة كاملة وتوفر تقنية شاملة لكل ما يتصل بمعالجة المياه من حيث التحلية والتصفية ومعالجة المياه المستعملة وتوفير التجهيزات والمعدات وكذلك المواد الكيميائية المشغلة اللازمة و المتابعة التقنية و مصلحة ما بعد البيع لكل المشاريع التي تتصل بمعالجة المياه وإعادة تدويرها في كل القطاعات.

وحرفاؤنا اليوم يعولون علينا في كل ما يواجههم بالنسبة إلى حاجياتهم المائية و لا يضطرون لتدخل الشركات الأجنبية ، حيث أننا اليوم نوفر لحرفاؤنا كل الخدمات مجتمعة ولدينا بالشركة مخاطب وحيد لكل حريف يتولى متابعته وانجاز كل العمليات من توفير المعدات وتركيبها وصيانتها بعد البيع و المواد المشغلة، وهذا من شأنه أن يوفر الوقت والمال للحريف، ونحن ركزنا على هذه الإستراتيجية منذ البداية لتكون " هيدروبروتونس"مزود شامل لكل الخدمات المتصلة باستخدامات المياه في كل القطاعات.

هذا التطور يتطلب إعدادا جيدا للموارد البشرية والتقنيين فكيف تجاوزتم هذا التحدي؟

لو نفكر مليا نرى أن المعدات تتوفر لدى كل الشركات لكن قوة شركتنا مرتكزة على الفنيين والمهندسين حيث أن لدينا خبراء متخصصون على درجة عالية من التكوين والخبرة وهم مفخرة شركتنا ولا بد من التأكيد أننا في إطار برنامجنا التطويري والإستراتيجية التي وضعناه للشركة حرصنا على تكوين إطاراتنا حيث انه لدينا فنيون وتقنيون يتابعون كل جديد ويقومون بتربصات وزيارات الى اسبانيا وايطاليا وتركيا ولدينا ايضا شراكة مع جمعية من المتقاعدون الساميين وهم من الكوادر العليا في بلدانهم ويتولون القيام بدورات تكوينية لأبناء الشركة، الى جانب سعينا للحصول على شهادة الجودة "ايزو 2200" ويتولاها حاليا مكتب تونسي، كما سعينا لتحسين المنظومة المعلوماتية للشركة ووسائل تواصل مع فروعها وشركائها وأحدثنا موقعا على شبكة الانترنيت وتتولى هذا شركة كبرى في الميدان ونحن بصدد تطويره ليصبح موقعا عالميا بثلاث لغات العربية والفرنسية والأنقليزية.

ونحن الى جانب ذلك نتولى دراسة حاجيات الشركات في كل المجالات ونحن قادرون على تركيز محطات كاملة وهذا ما أكسبنا نسبة عالية من حجم السوق واكتسبنا حرفاء جدد في القطاع الصناعي بالساحل ومنهم حرفاء مهمين كبار في الصناعات الغذائية والنسيج حيث لمسنا أن هناك كثيرون يفكرون في تركيز محطات لتنقية المياه ورسكلتها ومنها في القطاع السياحي و الفلاحي.

كيف تقيمون علاقات الشراكة مع الشركات الأجنبية في هذا القطاع؟

نحن نولي مكانة هامة للتواصل مع الخارج ولذلك نقيم علاقات شراكة متينة مع شركات أجنبية ومزودين ومكاتب دراسات عالمية، كما نتبادل زيارات الوفود ونشارك في المعارض الدولية لمواكبة الجديد في هذا النشاط، ولدينا علاقات مع شركة بلجيكية تعد الثانية على الصعيد الأوروبي بالنسبة للمعدات والتجهيزات المائية كما لدينا علاقات مع شركات في ألمانيا وايطاليا وفرنسا واسبانيا الى جانب شركات كورية وصينية وأمريكية، ونسعى للعمل والتعاون مع شركات سعودية للتطوير وللاطلاع على التكنولوجيا الجديدة في هذا المجال حتى نقدم الأفضل لحرفائنا.

وقد انطلقنا مبكرا من خلال الشركة الأم في السوق الليبية والجزائرية وعدة دول أفريقية ولدينا إشعاع كبير خارج تونس وطلبات من شركات في الخارج، وقد حالفنا الحظ بالنسبة للسوق الليبية لكن الظروف الأمنية حالت دون ذلك، أما في الجزائر فقد قمنابإنجاز مشروع ضخم مع شركة ألمانيةمما مكننا من إكتساب خبرة كبيرة التي تحصل عليها مهندسونا وفنيونا، وهذا ما شجعنا حاليا من خلال التشجيع الذي وفره مركز النهوض بالصادرات لتركيز مكاتب تمثيل في أفريقيا والدول المغاربية فنحن نسعى لتركيز" هيدروبرو" عالمية في الجزائر وكذلك في عدد من الدول الإفريقية على غرار البنين وساحل العاج.

هل تواجهون مشاكل بالنسبة للمواد الموردة أو القوانين الخاصة بميدان تحلية المياه؟

نواجه بعض الصعوبات حاليا في استراد بعض المواد الكيميائية الخاصة بتحلية المياه التي تخضع لترخيص في حين أنه لايوجد مواد بديلة بتونس ولذلك نرجو من الوزارة التدخل لتدارك هذا العائق.

بالنسبة لي المشكلة الأساسية في تونس يتمثل في اسداء قطاع تحلية المياه الأهمية التي يستحقها خاصة و كما سبق أن ذكرنا أن التصرف في الموارد المائية هو أمر حيوي واستراتيجي بالدرجة الأولى ووجب على الدولة تشجيع الشركات التونسية و دعمها حتى تتمكن في المستقبل من انجاز المشاريع الكبرى في ميدان تحلية مياه البحر أو المياه الجوفية وكذلك محطات التطهير الكبرى.

في الوقت الحالي يتم إسداء المشاريع الكبرى إلى شركات أجنبية كبرى وهي في الغالب شركات مالية لاغير وتتمتع عن طريق كراس شروط مجحفة لا يمكن للشركات المحلية حتى المشاركة في المناقصات.

في الوقت الحالي تخضع مشاريع تحلية مياه البحر لمناقصات ذات شروط مالية مجحفة وطلب مراجع لمشاريع مماثلة مستحيلة للشركات التونسية مما يقصيها ويؤدي في النهاية إلى إسدائها لشركات عالمية كبرى وهي في الأساس شركات مالية ضخمة تقوم بدورها باستعمال شركات مختصة أجنبية أصغر حجما.

هذه الوضعية تؤدي إلى تفاقم اعتمادنا على الشركات الأجنبية وتنفيذ الشاريع بتكاليف باهظة.

لقد حان الوقت،كماأعتقد ،على الدولة التونسية،على المدى المتوسط و الطويل،أن تقلل من إعتمادنا على الخارج و تطوير القطاع الوطني لمعالجة الماء وذلك بإجراءين مهمين وهما:

-تجزئة المشاريع الكبرى إلى عدة عقودحتى يتسنى للشركات الوطنية المشاركة في المناقصات.

-إجبار الشركات الأجنبية الكبرى إتخاذ شركات تونسية مختصة في المجال عند تنفيذ الشاريع الكبرى وهو ماسيمكن الشركات التونسية من إكتساب خبرة،ضمان نقل التكنولوجيا و خاصة الحصول على مراجع في الميدان وهو ما سيتيح لها في المستقبل القريب ،من تنفيذ المشاريع بمفردها في تونس وكذلك في الخارج.

محمد علي شوية